

Distr.: General
16 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد توريس ليبوري (نائب الرئيس) (الأرجنتين)
رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)
تقديرات تتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات
السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن
مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



تشمل ثمانية موظفين دوليين وموظفين اثنين وطنيين. ويبلغ ما مجموع الاحتياجات المقترحة من الموارد المالية لمكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠٠٨ ما صافيه ٦٠٠ ٥٣٦ ٢ دولار إجماليه (٤٠٠ ٧٣٨ ٢ دولار)

٣ - وأوضحت أن آخر تمديد لولاية وعضوية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ورد في قرار مجلس الأمن ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، الذي نص على تمديد ولاية المجلس حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبلغ مجموع احتياجات المجلس في عام ٢٠٠٨، ما مقداره ٦٤ ٦٠٠ دولار خصصت للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف.

٤ - ومضت قائلة إنه تقرر نظرا للتطورات الأخيرة في كوسوفو، عدم تمديد ولاية مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل بعد ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، على أن يخصص الشهر التالي لتصفية المكتب. وتتضمن الموارد المقترحة للوظائف في المكتب في عام ٢٠٠٨ اعتماد ما مجموعة ١١ وظيفة. ويبلغ مجموع الاحتياجات المقترحة من الموارد المالية للمكتب ما صافيه ٨٠٠ ٦٢٠ دولار إجماليه (١٠٠ ٧٠٧ دولار) لتغطية ثلاثة أشهر من العمليات وشهر من التصفية.

٥ - وقالت إن مجلس الأمن أنشأ بعثة الأمم المتحدة في نيبال عملا بقراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وقرر تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر. بموجب قراره ١٧٩٦ (٢٠٠٨). وتغطي الموارد المقترحة من الموظفين لبعثة الأمم المتحدة في نيبال لعام ٢٠٠٨ اعتمادا لما مجموعه ٨٨٧ وظيفة تشمل ٢٦٣ موظفا دوليا و ٣٨٥ موظفا وطنيا و ٢٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة. ويبلغ مجموع الاحتياجات الإضافية من الموارد لبعثة الأمم المتحدة في نيبال في عام ٢٠٠٨ ما صافيه ٧٠٠ ٢٣١ ٤٠ دولار إجماليه (٧٠٠ ٨٤٠ ٤٣).

نظرا لغياب السيد علي (ماليزيا)، تولى السيد توريس ليبوري (الأرجنتين)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/62/7/Add.37 و A/62/512/Add.6).

١ - السيدة فان بويرلي (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت، في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/62/512/Add.6)، إن التقرير يتضمن مقترحات لميزانية عام ٢٠٠٨ تتعلق بالمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، ويمثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، والميزانيتين المنقحتين لعام ٢٠٠٨، لبعثة الأمم المتحدة في نيبال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

٢ - وأضافت قائلة إن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأراضي المتضررة من جيش الرب للمقاومة أنشئ عملا بالرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن والمؤرختين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/719) و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/720) على التوالي. وتتضمن موارد المكتب المقترحة للوظائف لعام ٢٠٠٨ اعتمادا لما مجموعه عشر وظائف،

البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأن تخصص مبلغاً إضافياً صافيه ١٠٠ ٥٢٨ ٣٤ دولار إجمالياً (٢٠٠ ٣٢٩ ٣٩ دولار تحت الباب ٣) (A/62/512/Add.6، الفقرة ١٤٧).

١٠ - واستطردت قائلة إن اللجنة الاستشارية طلبت في الفقرة ٦٢ (ألف) من تقريرها ذي الصلة (A/62/7/Add.37)، أن يعرض المبلغ المعدل على الجمعية العامة عند نظرها في مقترحات الأمين العام. وأضافت إن توصيات اللجنة الاستشارية التي تعترض فيها على أربع وظائف فنية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال ستؤدي إلى تخفيض صافيه ٣٠٠ ١٥٤ دولار إجمالياً (٢٠٠ ١٨٣ دولار).

١١ - وقالت أخيراً، ومع وضع الفقرة ٥٧ من تقرير اللجنة الاستشارية في الاعتبار، إن معلومات إضافية ستقدم عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مشاورات غير رسمية.

١٢ - السيدة ماكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت، في معرض تقديمها لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/7/Add.37)، إن التقرير يتضمن تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة الخمس الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٣ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية قدمت عدداً من التعليقات والتوصيات، سواء في تقريرها السابق عن البعثات السياسية الخاصة (A/62/7/Add.29) أو في تقريرها عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/7/Add.32). وأوضحت أن اللجنة الاستشارية توصي بقبول الموارد التي اقترحتها الأمين العام بشأن ممثل الأمم المتحدة لدى للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأيضاً مكتب المبعوث الخاص

٦ - وقالت إنه سيتم إنهاء تعيين الملاك التكميلي من الوظائف الفنية بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨، وسيتم الانتهاء من التصفية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٧ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أشار الأمين العام، في آخر رسائله المتبادلة مع رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/672)، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، إلى رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، (S/2007/566)، التي يوصي فيها بإتباع استراتيجية متكاملة بشأن الصومال. وقد أحال مجلس الأمن علماً بتلك المعلومات في رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2007/763).

٨ - وقالت إن الموارد المقترحة من الموظفين لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٨، تشمل ما مجموعه ٧٢ وظيفة ليشغلها ٤٤ موظفاً دولياً و ٢٨ موظفاً وطنياً، يمثل إضافة قدرها ٣٣ وظيفة في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٨. ويبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد الإضافية المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٨ ما صافيه ٢٠٠ ٣٩٢ ٨ دولار إجمالياً (٩٠٠ ٣١٣ ٩ دولار).

٩ - وأضافت قائلة إن مجموع الاحتياجات الإضافية المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة المذكورة آنفاً في عام ٢٠٠٨، يبلغ صافيه ٩٠٠ ٨٥٠ ٥١ دولار وإجماليه (٥٦ ٦٥٢ ٠٠٠ دولار). وقد طلب إلى الجمعية العامة أن تخطط علماً بوجود رصيد قدره ٨٠٠ ٣٣٢ ١٧ دولار متبقي من الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة عموماً، والوارد تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية

١٦ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية تلاحظ في هذا الشأن أن إدارة السلامة والأمن طلب إليها تقييم الوضع الأمني في الصومال، وسيؤخذ ناتج هذا التقييم في الاعتبار عند التخطيط للانتقال التدريجي. وفي الوقت نفسه تشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم والتأكد من توافر الظروف التي تسمح لهم بالقيام بعملهم. علاوة على ذلك، تنق اللجنة الاستشارية في أن تركيبة البعثة ستظل قيد الاستعراض في ضوء التجارب المستفادة. وتطلب اللجنة الاستشارية إجراء تقييم لعملية تعيين موظفين جدد في سياق الوضع الأمني في الصومال وضرورة استناد نشر هؤلاء الموظفين إلى احتياجات التشغيل.

١٤ - ومضت قائلة إن اللجنة الاستشارية تتساءل، مع ذلك، عن الحاجة إلى إنشاء وظائف جديدة في بعثة الأمم المتحدة في نيبال في الظروف الراهنة، نظراً لوضع الشواغر الحالي والمدة التي تستغرقها عادة عملية تعيين موظفين. وأوضحت أنه من المقرر أن تجرى الانتخابات في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تعتزم بعدها البعثة إنهاء العنصر الفني تماماً بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبناء عليه توصي اللجنة الاستشارية باستيعاب الوظائف الجديدة المقترحة من خلال إعادة النشر والاستخدام المرن للوظائف الشاغرة.

١٥ - وقالت إن اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالموارد الإضافية التي اقترحتها الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، تحيط علماً برأي الأمين العام القائل بأن التطورات الأخيرة في الصومال تمثل فرصة فريدة للأمم المتحدة كي تقدم دعماً سياسياً معززاً لعملية السلام. غير أن اللجنة الاستشارية مدركة بنفس القدر لتعقيدات الوضع الأمني على الأرض، وهو ما يمنعهما من الانتقال إلى الصومال في الوقت الحالي. وقياساً على تجربة عام ٢٠٠٧، ما زال من الصعب تحديد الموعد الذي يمكن أن ينتقل فيه الممثل الخاص للأمين العام وفريقه من نيروبي إلى الصومال.

١٨ - واحتتمت حديثها قائلة إن التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الاستشارية تتضمن تخفيضاً قدره ٣٠٠ ١٥٤ دولار عن مجموع الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة التي اقترحتها الأمين العام (صافيها ٩٠٠ ٨٥٠ ٥١ دولار) ويتصل هذا التخفيض بتوصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بأربع وظائف من بين ١٥ وظيفة اقترحتها الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في نيبال.

١٩ - السيدة توميتا (اليابان): أعربت عن قلق وفدها إزاء التأخر في تقديم تقارير عن البعثات السياسية الخاصة، الأمر

الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة بعد توقيع اتفاق سلام نهائي. وتحقيقاً لتلك الغاية يطلب الوفد إلى الأمانة العامة تقديم معلومات تفصيلية عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة بالتحديد في دعم تنفيذ الاتفاق النهائي.

٢٤ - وقالت إن وفدها نظراً للوضع الأمني المعقد على الأرض في الصومال، اتفق مع اللجنة الاستشارية على أن تعيين موظفين جدد لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يجب أن يُقيم في سياق الوضع الأمني وأن يستند توزيع هؤلاء الموظفين إلى الاحتياجات التشغيلية. وأضافت أنها تطلب شرحاً مفصلاً للكيفية التي سيعالج بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الوضع هناك وهو ما زال يتخذ من نيروبي مقراً له.

٢٥ - وأخيراً شددت على أن تعيين الموظفين وتوزيعهم يجب التخطيط له بعناية استناداً إلى افتراضات واقعية وفهم دقيق لكل مرحلة من المراحل في حالة الصراع وبعده. وينبغي أيضاً أن يوضع في الاعتبار أن إتباع نهج متكامل ربما لا يكون الحل الأمثل لكل حالة. علاوة على ذلك، يجب ألا تتعرض الأنشطة التي تقوم بها هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في الصومال لأي إعاقة بأي حال من الأحوال بسبب نشر البعثة قبل الأوان.

٢٦ - السيد بوتاغيرا (أوغندا): ذكّر بأن الأمين العام أبلغ اللجنة، في تقريره عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/62/512)، بأن ولايات أخرى ربما تنشأ في عام ٢٠٠٨ للمبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، مما سيؤدي إلى وضع تقديرات منقحة. وقد أسفر التقدم المحرز منذ ذلك الحين عن صدور التقرير المعروض حالياً على اللجنة، والذي يشمل رفع مستوى مكتب المبعوث الخاص إلى بعثة سياسية خاصة. ويعرب وفدها في هذا الصدد عن ارتياحه بأن يكون الهدف

الذي سيتعذر معه اضطلاع اللجنة الخامسة بمسؤولياتها. وأضافت أنه لا ينبغي وضع اللجنة في مثل هذا الوضع الصعب في المستقبل.

٢٠ - وأوضحت إن النمو السريع في ميزانيات البعثات السياسية الخاصة كان بدون شك من إحدى القوى الدافعة للزيادة التي حدثت في الميزانية العادية للأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة. بيد أن الزيادة المستمرة في ميزانيات البعثات السياسية الخاصة يُمكن أن تؤدي إلى اعتقاد خاطئ بأن التوسع في الميزانية العادية أمر لا مفر منه. وقالت من ثم سيدرس المقترحات بعناية ابتغاءً لتحقيق الفعالية في الميزانية.

٢١ - وأضافت قائلة إنها تأمل أو تود أن تعبر عن خالص تعازيها لأسر وزملاء موظفي بعثة الأمم المتحدة في نيبال الذين فقدوا حياتهم في حادث سقوط الطائرة الهليكوبتر الذي وقع مؤخراً في نيبال. وقالت إنه فيما يتعلق بالميزانية المقترحة لتلك البعثة، فهي تلاحظ أنه كان مقرراً أن تجرى الانتخابات في منتصف نيسان/أبريل وأن يتم سحب العنصر الفني بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفي هذا السياق ينبغي الغرض من طلب وظائف جديدة في الظرف الراهن. ونظراً لوجود ١٥٩ وظيفة شاغرة في الوقت الحالي ولطول الفترة الزمنية المطلوبة لعملية التوظيف، يُمكن استيعاب الوظائف الجديدة المقترحة من خلال إعادة توزيع الوظائف والاستخدام المرن للوظائف الشاغرة.

٢٢ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بتكاليف التشغيل، يطلب وفدها معلومات تفصيلية عن المرافق والهيكل الأساسية ذات الصلة لا سيما ما يتعلق بتعطل بعض المعدات، لكفالة وجود تخطيط سليم ولتقليل هذه المخاطر في المستقبل.

٢٣ - وأوضحت أن وفدها يعترم النظر في الميزانية المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة على أن يؤخذ تماماً في الاعتبار الدور

٢٩ - وأضاف قائلاً إن وفده يُرحب بتقرير الأمين العام الذي يُعلن فيه عزمه نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى الصومال، نظراً للأهمية التي يُعلقها على إحلال السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد. ويمكن لعملية نشر قوة الأمم المتحدة في الصومال أن تقطع شوطاً طويلاً في مواجهة بعض التحديات التي وردت في تقرير الأمين العام.

ويتعين على الأمم المتحدة، في هذا الصدد، أن تتحرك بسرعة لإكمال الخطط المتصلة بنشر حفظة السلام كي يخلو محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت نفسه فهو يدعو الأمم المتحدة إلى دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم وحث الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها بتقديم قوات للبعثة. ويلاحظ وفده، في هذا الصدد، مع التقدير أن أحد النواتج المتوقعة من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٨ هو تسهيل عقد ستة اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والمناخين لدعم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقال إن أوغندا فخورة لأنها، بنشر قوات لها في الصومال قد ساهمت مساهمة قيمة في تعزيز السلام والأمن هناك.

٣٠ - السيد عفيفي (مصر): قال إن وفده يشاطر المتكلمين الآخرين قلقهم الذين أعربوا عنه فيما يتعلق باستمرار تأخر صدور التقارير المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، ويلاحظ في هذا الصدد أن تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/62/512/Add.6) صدر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وهو ما يُخالف قاعدة الأسابيع الستة المطلوبة لإصدار الوثائق وأتاحتها. إضافة إلى ذلك، صدر تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة (A/62/7/Add.37) في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ أي قبل أربعة أيام فقط من الانتهاء الرسمي للدورة الحالية.

من إنشاء بعثة سياسية خاصة هو كفالة وجود تمويل كاف لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ويؤكد دعمه المستمر للدور الهام الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام في محادثات جوبا للسلام التي تجري بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، بوساطة من نائب رئيس جنوب السودان.

٢٧ - وأضاف قائلاً إنه لئن كان وفده قد أحاط علماً بالاحتياجات المالية والاحتياجات من الوظائف التي اقترحها الأمين العام، وكذلك تعليقات اللجنة الاستشارية عليها فهو ما زال يحتاج إلى مزيد من الإيضاح لاتخاذ قرار مستنير بشأن المقترحات. ولأن محادثات السلام انتهت تقريباً ولم يتبق سوى تنفيذ اتفاق السلام النهائي، فإن وفده يود أن يوصي باتخاذ الإجراءات التالية: ضرورة الإبقاء على الموظفين الأساسيين في الوقت الراهن؛ وتوزيع الوظائف الإضافية المطلوبة كلما وحينما تقتضي الحاجة، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الحكومة المضيفة؛ وضرورة أن يكون مكتب الاتصال في كامبالا تابعاً لمكتب المنسق المقيم.

٢٨ - وواصل حديثه قائلاً إن تقدماً ملحوظاً أحرز منذ بداية محادثات جوبا للسلام. وفي حقيقة الأمر، يتوقع إبرام اتفاق السلام النهائي خلال الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأضاف قائلاً إن وفده يثق في أن تُظهر قيادة جيش الرب للمقاومة التزاماً كاملاً بعملية السلام بتوقيعها على الاتفاق. وقال إن حكومته ملتزمة تماماً، من جانبها، بكفالة أن تؤدي هذه العملية ثمارها. واستطرد قائلاً إنها أيضاً ملتزمة بنفس القدر بتنفيذ جميع جوانب الاتفاقات السابقة، لا سيما بهدف التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بمبدأي المساءلة والمصالحة الذي أبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن الطبيعي أن يضطلع المجتمع الدولي وشركاء التنمية بدورهم في هذا الصدد لكفالة نجاح تنفيذ جميع الاتفاقات.

ونظراً لأن أعباء العمل الضخمة يتوقع لها أن تستمر في الازدياد خلال الدورة الثالثة والستين القادمة، فقد قرر وفده تقديم مقترحات تهدف إلى تمكين اللجنة الاستشارية من الوفاء بالمهلة الزمنية المحددة لها لتقديم تقاريرها في الوقت المناسب. وبناءً عليه سيطلب وفده قريباً تعاوناً بناءً في هذا الصدد. من جانب الوفود الأخرى.

مسائل أخرى

٣١ - السيد عبد المنان (السودان): ذكّر بأن اللجنة أشارت، في جلستها السابعة والعشرين، إلى نشرة صحفية - أكد فيما بعد رئيس ديوان الأمين العام أنها غير صحيحة - أعلن فيها أن السيد إدوارد لاك عُين مستشاراً خاصاً للأمين العام معنياً "بالمسؤولية عن الحماية" وهو يطلب في هذا الصدد من الأمانة العامة أن توضح إن كان هذا الخطأ قد تم تصحيحه في نشرة صحفية لاحقة تكون قد صدرت بنفس الطريقة التي صدرت بها النشرة الخاطئة. وإن كان ذلك لم يحدث، فهو يطلب من الأمانة العامة أن تفعل ذلك. وهو أيضاً يطلب إلى الأمانة العامة تزويد الدول الأعضاء بنسخة من رسالة تعيين السيد إدوارد لاك لكي تتحقق من مسمى وظيفته وطبيعة ولايته التي أوكلت إليه.

٣٢ - الرئيس: قال إن الأمانة العامة أُحيطت علماً بتلك الطلبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.